المخاطر المالية وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية

(مصرف الجمهورية نموذجاً)

■ أ. حمزة ميلاد افحيج*　　■ د. وسام عبدالسلام أبوغالية **

● تاريخ استلام البحث 2025/05/03م　　● تاريخ قبول البحث 2025/05/28م

• DOI: https://doi.org/10.5281/zenodo.16907347

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية الليبية، وقد شملت عينة الدراسة مصرف الجمهورية، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية خلال الفترة (2000 -2023م)، واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أساليب إحصائية كمعامل الارتباط والانحدار لاختبار الفرضيات، وأظهرت النتائج وجود علاقة سالبة بين مخاطر السيولة DP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE، وعلاقة موجبة بين كل من مخاطر الائتمان CR مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE، وبين مخاطر الائتمان CR مع هامش الربح EP .وأهم ما أوصت به الدراسة أن يتم التركيز بشكل أكبر على النماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وأن يتم البحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة مصادر المخاطر المالية بكفاءة أعلى.

● الكلمات المفتاحية : المخاطر المالية، الربحية، مصرف الجمهورية.

* محاضر بقسم التمويل والمصارف – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس E-mail: wes.abughalia@uot.edu.ly

** محاضر بقسم التمويل والمصارف كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس E-mail: h.efhij@uot.edu.ly

ISSN 7034-3080 (Online)
ISSN 2616-5848 (Print)

هذه الورقة البحثية مرخصة بموجب ترخيص CC BY 4.0.

Financial risks and their impact on the profitability of Libyan commercial banks

(Jumhuriya Bank as a model)

■ A. Hamza Milad Afhij* ■ Dr. Wissam Abdel Salam Abu Ghalia**

● Received: 03/05/2025 ● Accepted: 28/05/2025

■ **Abstract**

The study aimed to demonstrate the impact of financial risks on the profitability of Libyan commercial banks. The study sample included the Republic Bank, where data were collected from the annual financial reports during the period (2000-2023 AD). In order to achieve its objectives and reach the results, the study relied on the descriptive analytical approach, relying on statistical methods such as the correlation coefficient and regression to test the hypotheses. The results showed a negative relationship between liquidity risk (DP), LIQ and leverage risk (LEV) with return on equity (ROE), and a positive relationship between credit risk (CR) and return on equity (ROE), and between credit risk (CR) and profit margin (EP). The study's most important recommendation is to focus more on models and applications related to financial risks and how to manage them more efficiently and effectively, and to seek more effective solutions for managing financial risk sources more efficiently.

● **Keywords:** Financial risk, profitability, Jamhouria Bank**.**

* Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

**Lecturer, Department of Finance and Banking, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

■ المقدمة

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها الاهتمام، نظرا لما يواجه المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، التي نتجت عنها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية وظهور تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التوجه نحو اقتصاد السوق. كذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف مع زيادة تعقيداتها والتي يأتي في مقدمتها الائتمان المصرفي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي، وعلى الرغم من هذا التطور الايجابي التي شهدته المصارف إلا إن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء كان في الدول النامية أو الدول المتقدمة، مما أثر سلباً على نمو اقتصاديات تلك الدول حيث تلعب المصارف دورا هاما في النشاط الاقتصادي، إذ لا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط بل يمتد أيضا إلى غيره من المجتمعات الأخرى نظرا للعلاقات المتبادلة بين المصارف داخل وخارج الدولة.

هذا وتتعرض المصارف التجارية وفقا لطبيعة نشاطها للعديد من المخاطر حيث إن السمة الأساسية التي تتصف بها المصارف في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على نوع وأحد فقط بل تعددت أنواع تلك المخاطر وتشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من المصارف ناتجاً عن عدم التعامل بطرق علمية صحيحية مع تلك المخاطر.

وحيث إن الهدف الأساسي الذي تسعى له المصرفية تحقيق أكبر قدر من الربحية والذي يعد مؤشراً هاما للحكم على نجاح السياسات التي يعتمدها المصرف وتعتبر عاملا أساسيا لضمان البقاء والاستمرارية حيث إنها تمثل مصدر ثقة للمودعين والمقرضين الدائنين في المصرف، بالتالي الربحية مؤشر مهم لقياس كفاءة أداء المصارف في استخدام مواردها، وعليه تشكل المخاطر المصرفية أحد أهم العوامل التي تترك أثرها على الربحية وتجعل نتائج أعمال المصرف عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر حدود

معينة. ومن هنا يأتي الغرض من هذه الدراسة وهو بيان أثر المخاطر المالية على الربحية للمصارف التجارية الليبية.

■ مشكلة الدراسة

تعد دراسة وقياس المخاطر المالية أمراً بالغ الأهمية نظراً لتزايد الأزمات المالية المصرفية التي سببها زيادة المخاطر المالية التي تواجه المصارف، ولعلّ من أهم وأبرز هذه المخاطر هي مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال، وقد شهدت المصارف التجارية الليبية العديد من التطورات أدت إلى تغيير مضمون العمل المصرفي فيها، هذا ويتمثل الهدف الرئيسي للمصارف والمؤسسات المالية في تعظيم الربح وزيادة ثروة الملاك عن طريق الإدارة الفعالة للمخاطر المالية. عليه وتأسيساً على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيس كالتالي:

هل يوجد أثر للمخاطر المالية على الربحية للمصارف التجارية الليبية؟

■ هدف الدارسة:

تحقيق ما يلي :

- التعرف على مدى أهمية إدارة المخاطر في تحليل وقياس المخاطر التي تصاحب العمل في المؤسسات المالية، من خلال التعرف على كفاءة الأداء للمصارف التجارية الليبية.
- توجيه إدارات المصارف نحو زيادة الاهتمام بدراسة وقياس المخاطر المالية وما لها من أثر على زيادة ربحية المصارف.
- تبيان نقاط القوة والضعف لدى المصارف لتحقيق العوائد المطلوبة.

■ أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه وهو دراسة وقياس المخاطر المالية وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية وذلك بالتطبيق على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2000 - 2023، وذلك لما تشكله المصارف التجارية كقناة استثمارية هامة لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار أموالهم والمحافظة عليها وإدارتها من خلال استثمارات

تراعى فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، إلى جانب الاستفادة من نتائج هذه الدراسة لتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لإدارات المصارف الليبية، والجهات ذات العلاقة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية المناسبة وفق منهج علمي يقوم على أساس قياس هذه المخاطر ومن تم الإسهام في تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي والنمو الاقتصادي.

■ **فرضيات الدراسة**

تختبر الدراسة فرضيتين رئيسيتين متمثلتان في دراسة المخاطر المالية وأثرها على الربحية متمثلة في كل من معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش الربح (EP)، لمصرف الجمهورية وقد صيغتا بالصورة العدمية على النحو التالي:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة (LIQ-DP) ومخاطر رأس المال (LEV) على الربحية والمتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بمصرف الجمهورية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) للمخاطر المالية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة (LIQ-DP) ومخاطر رأس المال (LEV) على الربحية والمتمثلة في هامش الربح (EP) بمصرف الجمهورية.

■ **أنموذج الدراسة**

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة المستخدم:

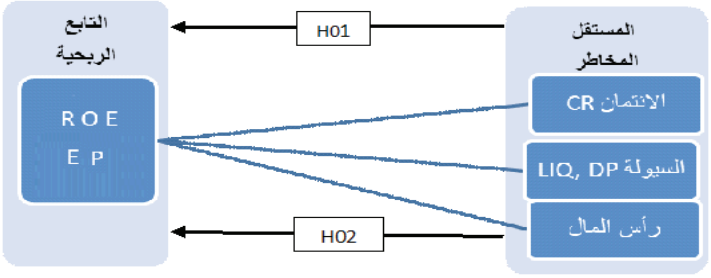

شكل رقم 1 نموذج الدراسة

■ **حدود الدراسة**

الحدود الزمنية: تتمثل حدود الدراسة الزمنية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023 .

الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في المصارف التجارية الليبية من خلال التطبيق على مصرف الجمهورية .

■ **منهجية الدراسة**

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين هما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف مشكلة الدراسة وعرض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والمؤشرات المالية المستخدمة لقياس كل من المخاطر المالية ومؤشرات قياس كفاءة أداء وربحية المصارف التجارية، كما تم استخدام المنهج التحليلي وذلك بالاعتماد على البيانات المستخلصة من التقارير المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لمصرف الجمهورية خلال الفترة 2000 – 2023، لقياس المخاطر المستخدمة في الدراسة وبيان أثرها على الربحية باستخدام الأساليب الإحصائية .

■ **مجتمع وعينة الدراسة**

هو قطاع المصارف التجارية الليبية العامة بالدولة والتي يخضع للرقابة المباشرة من مصرف ليبيا المركزي وأما بالنسبة إلى عينة الدراسة تمثلت في (مصرف الجمهورية) وهو أكبر المصارف التجارية الليبية.

■ **الدراسات السابقة**

تناول الأدب التمويلي عدداً من الدراسات التي اختبرت المخاطر بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص وأثرها على كفاءة الأداء المالي وربحية المصارف التجارية، ولعلّ من أبرز هذه الدراسات ما تناولته دراسة (**السيلت وحليمة**، 2024) حول إدارة المخاطر المالية وتأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية حيث تم إجراء هذه الدراسة على مصرف

السلام الجزائري خلال الفترة 2018 – 2022 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالاعتماد على أهم المؤشرات المالية التي تقيس مختلف أنواع المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف كمخاطر السيولة والملاءة وبالمقابل نسب الربحية كمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن نسب الربحية تتأثر بكفاءة إدارة المخاطر المالية .

وتناولت دراسة (**طعيس**، 2023) أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية للفترة الممتدة من (2014- 2019)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مؤشرات مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال للتعبير عن المخاطر المالية، وتم استخدام العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية للتعبير عن الأداء المالي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المخاطر المالية كان لها تأثير على الأداء المالي للمصارف العراقية. بينما هدفت دراسة (**جبار محمد و بزارية محمد** ،2023) إلى تبيان أثر إدارة مخاطر الائتمان على ربحية المصارف الإسلامية العاملة بالجزائر من خلال مدى إدراك المصارف الإسلامية لمخاطر الائتمان وممارسات تحليل مخاطر الائتمان إضافة إلى ربط العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية المصارف الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر. كما هدفت أيضاً دراسة (**مزيكة و شلاوح**، 2022) إلى تقييم أثر مخاطر السيولة و كفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2000-2019) لمصرف الصحاري، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر لمخاطر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقياساً بمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. بينما ركزت دراسة (**رشيد، زينب**، 2021) على معالجة موضوع إدارة مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية الجزائرية من خلال مخاطر السيولة المصرفية حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال مخاطر السيولة المصرفية بمصرف السلامة بالجزائر خلال الفترة (2011-2019)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية السنوية، وتوصلت

الدراسة إلى أن مصرف السلام يحقق نتائج مالية إيجابية على الرغم من تعرضه لمخاطر سيولة مرتفعة .

وهدفت دراسة (**بودور**، 2019) إلى التعرف على أهم مؤشرات قياس الأداء المالي والمخاطر المصرفية لدى المصارف، وإبراز تأثير المخاطر المصرفية على تقلب معدلات العائد للمصارف التقليدية والإسلامية الأردنية، حيثُ أثبت نموذج الدراسة لمؤشرات الأداء (معدل العائد على الأصول- العائد على حقوق الملكية)، ومؤشرات المخاطر المالية (مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر رأس المال) وجود علاقة عكسية بين المخاطر المالية والأداء المالي لكل من المصرف التجاري الأردني والمصرف الإسلامي الأردني وبالتالي فإن المخاطر المالية تؤثر سلباً على الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر ودورها الفعّال في تحسين الأداء المالي للمصارف سواءً أكانت تقليدية أو إسلامية. وتطرقت دراسة (**ديبونة**، 2017) إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية خمسة مصارف تجارية عاملة في الجزائر، واعتمدت الدراسة على أسلوب قياسي لتقدير أثر مخاطر السيولة التي تمثلت في (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع)، على الربحية التي تمثلت في (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، وعلاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع، أما بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول فأشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بينه وبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين كان لهذا المؤشر علاقة طردية مع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

وهدفت دراسة (**حيدر، وآخرون**، 2017) إلى تحليل أثر المخاطر الرأسمالية ومخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل على كفاية رأس المال خلال الفترة (2009-2014)، ومن خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط، أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين المخاطر الرأسمالية ومخاطر الائتمان والسيولة

وكفاية رأس المال من جهة، وعلاقة طردية بين مخاطر التشغيل وكفاية رأس المال. بينما هدفت دراسة (**الأمين**، 2016) إلى تحليل أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي المصرفي متمثله في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيت تركزت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي لمصرف BEA . واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط وغير الخطي، فكان من أبرز نتائج الدراسة أن العلاقة بين الأداء المالي العلاقة بين الأداء المالي ونسبة السيولة الثانية (إجمالي القروض / إجمالي الأصول) علاقة طردية. وهدفت دراسة (**الغصين، العلي**، 2013) تحديد أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف التجارية السورية، المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2006-2010) وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود علاقة سلبية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، ووجود علاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر الائتمان، بالاضافة إلى وجود علاقة موجبة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

وأخيراً دراسة (**قريشي**، 2004) بينت كيفية استخدام البيانات المالية في تقييم الأداء لمجموعة من المصارف الجزائرية لغرض توضيح العلاقة بين الربحية والمخاطرة بالمصرف، ومن ثمّ مقارنة أداء هذه المصارف فيما بينها. واستخدمت الدراسة نموذج العائد على حقوق الملكية لغرض مقارنة أداء المصارف محل الدراسة من حيث العائد والكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف وإنتاجية الأصول لكل مصرف، أما فيما يتعلق بمتغير المخاطرة فقد استخدمت الدراسة مؤشرات مخاطر رأس المال. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج فمن جانب الربحية يعتبر مصرف البركة أكثر المصارف ربحيةً وذلك من خلال مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومراقبة التكاليف. أما من جانب الكفاءة فقد أظهرت النتائج أن إدارة ومراقبة التكاليف لمصرف البركة أكثر تحكماً ومراقبةً وتقليلاً لتكاليف نشاطه مقارنة بالمصارف الأخرى..

- **مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة كونها أجريت على مصرف الجمهورية

الذي يُعد أكبر المصارف التجارية الليبية، كما غطت الدراسة فترة زمنية طويلة نسبياً وصلت إلى 24 سنة خلال الفترة الزمنية 2000 – 2024، كما تميزت الدراسة أيضاً باستخدام المنهج التحليلي الذي أُجري على البيانات المالية المستخرجة من قائمتي الميزانية العمومية وقائمة الدخل خلال الفترة الزمنية المذكورة.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **الربحية (المتغير التابع) ويتمثل في :**

- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : يقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام أموال الملكية، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التمويلية والنسبة المرغوب فيها تتراوح من 15، 20 ٪ (الشعار، 2005، ص512)، ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{الأرباح الصافية بعد الضريبة}}{\text{(مجموع حقوق الملكية)}}$$

- هامش الربح (EP) : هو المقياس العام للربحية يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وأن انخفاض النسبة يدل على إن المصرف يحقق ربحاً كبيراً مقارنة بإجمالي الإيرادات مما يدل على كفاءة إدارة التكاليف و إدارة الضرائب، (رويجع، 2016، صفحة 7) ويتم حساب نسبة هامش الربح من خلال المعادلة التالية :

$$\text{هامش الربح (EP)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الايرادات}} \times 100$$

● **المخاطر المالية (المتغير المستقل) ويتمثل في:**

- **مخاطر السيولة :** تتمثل مخاطر السيولة في عنصرين أساسيين هما: الأموال المطلوبة لتغطية الاحتياجات المتوقعة و غير المتوقعة من السيولة، والسعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة، بمعنى آخر تنشأ مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف عن التدفقات النقدية الخارجة، وأن المصارف التجارية

تقول في سبيل تخفيف حدة تعرضها لمخاطر السيولة بالتحوط إما عن طريق الاحتفاظ بنقدية سائلة في خزينتها أو عن طريق إيداعات قصيرة الأجل في المصارف، إضافة لإمكانية الاحتفاظ بأصول تتمتع بدرجة عالية من السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقدية متى دعت الحاجة لذلك (مزيكة و شلاوح، 2022، صفحة 38).

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول** (LIQ): تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى قدرة المصرف على تلبية احتياجاته النقدية و الالتزامات المالية المختلفة من خلال الأصول السائلة التي يملكها، يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى إن المصرف يمتلك نسبة كبيرة من الأصول على شكل أصول سائلة مما يعني قدرتها العالية على تلبية احتياجاتها المالية المفاجئة أو غير المتوقعة ، هذا يدل إلى انخفاض مخاطر السيولة وقد تشير أيضا إلى عدم استغلال هذه الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل لتوليد أرباح إضافية، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (الرحمن و الفارسي، 2020، صفحة 116):

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي الاصول السائلة}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

- **نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول** (DP) : تدل على الرافعة المالية، وتصف النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين والمطلوبات والديون، يتم احتساب نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول بقسمة إجمالي الودائع على إجمالي أصولها ، أي كلما يرتفع هذا المؤشر ترتفع المخاطر لأن يكون عرضه لتقلبات في سلوك العملاء أو ثقافتهم مما يصعب تغطية سحوبات العملاء المفاجئة وهذا يحد من مرونة المصرف في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما يؤثر على نمو الأرباح (عيسى، وآخرون، 2021، صفحة 35) ويتم حساب نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

- **مخاطر الائتمان** (CR): وتتمثل في الخسارة الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في تسديد ما عليه من مستحقات فقد يكون عدم التسديد نتيجة لعدم

قدرة العميل الفعلية وبالتالي فهو يرجع لظروف قاهرة خارجة عن إرادته كما يمكن أن يكون السبب عدم رغبة العميل في التسديد بحيث يحاول بطريقة أو بأخرى التحايل على المصرف بعدم ردّ ما عليه في الوقت المناسب والمحدد (GARP, . 2009, p. 623)، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان مصرفا، أو مؤسسة مالية أو مؤسسة أعمال تبيع لأجل، ويتم حساب نسبة مخاطر الائتمان، وأن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن نسبة المخصصات كبيرة إلى إجمالي القروض الممنوحة وهذا الأمر يعكس الزيادة في الخسائر المحتملة، فالعلاقة المنتظرة من هذه النسبة و الأرباح هي علاقة عكسية، ويتم حساب من خلال المعادلة التالية (الغصين و العلي، 2013، صفحة 34)

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصص الديون المشكوك في تحصيلها}}{\text{اجمالي القروض}} \times 100$$

- **مخاطر رأس المال : تتمثل أهم مخاطر رأس المال في نسبة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول (الرفع المالي)** (LEV): وتسمى أيضاً مخاطر عدم توفر رأس المال الكافي واللازم لمتابعة نشاطات المصرف، أو عدم كفايته لسد الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها بشكل يؤثر سلباً على المتعاملين معه من مودعين ودائنين، لذا نجد أن المصارف المركزية تهتم بشكل كبير بكفاية رأس المال وتسعى لضمان حفاظ المصارف التجارية على النسب المحددة لرأس المال وذلك ضماناً لحقوق المودعين والمتعاملين مع المصرف، وأن ارتفاع النسبة يعني أن المصرف يعتمد بشكل كبير على رأس المال المقدم من المساهمين (الملاك) لتمويل أصولها و يدل على انخفاض الديون وهذا يدل على استقرار المصرف و انخفاض المخاطر المرتبطة بالتمويل من خلال القروض ويتم حساب نسبة مخاطر رأس المال من خلال المعادلة التالية: (مزيكة و شلاوح، 2022، صفحة 440)

$$\text{مخاطر رأس المال} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

■ **الإطار التحليلي للدراسة :**

● **صياغة نموذج الدراسة**

بالرجوع للدراسات السابقة وعدد من النماذج المنشورة في الدوريات حول قياس أثر المخاطرة المالية على الربحية للمصارف التجارية، وُجد أنها تضمنت عدداً من العوامل والمتغيرات المؤثرة

في هذه العلاقة، واستناداً إلى هذه الدراسات تم بناء نموذج الدراسة، وذلك بناء على نظرية إدارة المخاطر المالية وآلية تطبيقها في المصارف التي قدمها كل من (الغصين و العلي، 2013) والتي تنص على ضرورة قيام المصارف التجارية بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التي تواجه المصرف لتحقيق الاستقرار المالي والتوازن بين العائد و المخاطرة لتحقيق الأرباح .

كذلك ما قام به (طعيس، 2023) لبناء نموذج لفحص وتحديد المخاطر المالية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وما هدفت إليه دراسته، إلى بيان أثر المخاطر المالية على ربحية المصارف الإسلامية العراقية، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في النمو الكبير في هذه المخاطر بسبب التقدم التكنولوجي وإنشاء أدوات مالية جديدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مؤشرات مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر كفاية رأس المال للتعبير عن المخاطر المالية. وتم استخدام (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) للتعبير عن الأداء المالي، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن المخاطر المالية كان لها تأثير على الأداء المالي للمصارف العراقية، ويمكن توضيح النموذج بالصيغة الرياضية الآتية :

$$H_{oi} - ROE_{it} = a_i + \beta_1 \mathrm{CR}_{it} + \beta_2 \mathrm{DP}_{it} + \beta_3 \mathrm{LIQ}_{it} + \beta_4 \mathrm{LEV}_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$H_{02} - EP_{it} = a_i + \beta_1 \mathrm{CR}_{it} + \beta_2 \mathrm{DP}_{it} + \beta_3 \mathrm{LIQ}_{it} + \beta_4 \mathrm{LEV}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

ROE it : معدل العائد على حقوق الملكية

EP it : هامش الربح للمصرف

CR it :(مخاطر الائتمان) نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض .

DP it : (مخاطر السيولة) نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول.

LIQ it : (مخاطر السيولة) نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الاصول.

LEV it: (مخاطر رأس المال) نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الاصول.

ai : المقطع الثابت لمعادلة الانحدار.

β1، β 2، β 3 ،: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

ويتوقع أن تكون إشارة المعاملات، β3 β1 ، β2سالبة بحيث تكون العلاقة عكسية بين الربحية ومخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر رأس المال وذلك نظرية إدارة المخاطر المالية وآلية تطبيقها في المصارف التي قدمها (الغصين و العلي، 2013) وكما أكدته دراسة (طعيس، 2023).

■ النموذج القياسي المستخدم لاختبار الفرضيات

● اختبار ملائمة نموذج الدراسة

1. **اختبار التوزيع الطبيعي:** بداية وقبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، وحتى أستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج الاقتصادية وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها يفترض التحقق من شروط وفرضيات معلمات الانحدار، لضمان وجودة العلاقة الخطية بين المتغيرات الدراسية.

مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على حقوق الملكية	ROE	0.421	√
معدل القوة الايرادية	EP	0.933	√
مخاطر الائتمان	CR	0.222	√
مخاطر السيولة	DP	0.032	×
مخاطر الرفع المالي	LIQ	0.130	√
مخاطر رأس المال	LEV	0.543	√

تم في هذه الدراسة استخدام اختبار Kolomogorov Smirnov (K-S) والتي أشارت نتائجه الموضحة بالجدول السابق إلى أن جميع متغيرات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي وذلك وفق الاختبار الإحصائي (K-S).

2. **اختبار تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:** بناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة تم إجراء اختبار معامل ارتباط سيبرمان، لفحص وقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين لايتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جودة، 2008، ص190)، ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط في الجدول السابق يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها)، كما يلاحظ من الجدول(3)

جدول (3) يبين مصفوفة معاملات ارتباط سبيرمان بين متغيرات الدراسة

المتغير	ROE	EP	CR	DP	LIQ	LEV
ROE	1، 000					
EP	0.938**	1، 000				
CR	0.349	0.335	1، 000			
DP	0.401-	0.404-	0.090-	1، 000		
LIQ	0.063-	0.061-	0.044	0.603**	1، 000	
LEV	0.417*-	0.267-	0.059-	0.527**	0.835**	1، 000

ROE_{it}: معدل العائد على حقوق الملكية
EP_{it}: القوة الايرادية للشركة
CR_{it}: نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض(مخاطر الائتمان)
DP_{it} : إجمالي الودائع على إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)
LIQ_{it}: الأصول السائلة إلى إجمالي الخصوم (مخاطر السيولة)
***مستوى معنوية 0.05، ** مستوى معنوية 0.1**
LEVit: حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مخاطر رأس المال)

يبين الجدول السابق أن جميع المعاملات الفرضية الأولى كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.1- ٪ و6.3- ٪ و41.7 ٪ بين مخاطر السيولة DP و مخاطر السيولة LIQ مخاطر الرفع المالي LEVمع العائد على حقوق الملكية ROE على التوالي، كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CRمع معدل العائد على حقوق الملكية ROE كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيهما على التوالي39.9 ٪، وقد تشير ذلك إلى ظهور بوادر تأثير مخاطر الائتمان على أداء المصرف والتي سيتم التحقق من وجودها باستخدام تحليل الانحدار للنماذج القياسية، وبالتالي فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما .

نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين متغيرات الدراسة لنموذج الدراسة الثالث وهو القوة الايرادية EP كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 440. ٪، 6.1 ٪، 26.7 ٪ بين مخاطر السيولة DP و مخاطر السيولة LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV على التوالي، كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيه 33.5 ٪، فإن هذه العلاقة لا تعاني من وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد فيما بينهما.

أما علاقات الارتباط بين متغيرات المخاطر المالية فيما بينهما فقد جاءت متذبذبة وهامة إحصائياً وهذا يؤكد خلو النماذج القياسية للدراسة من مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة والتي سيتم التحقق منها لاحقاً عند إجراء اختبار تضخم التباين Variance In__ation Factor(VIF) واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 10 ومما يؤكد هذه النتيجة نتائج اختبار قوة التحمل Tolerance (TOL) والتي جاءت بمعامل أكبر من 10 ٪ ولعدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي يمكن إجراء تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، ويوضح الجدول التالي رقم (4) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار .

جدول (4) يبين اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات

المتغيرات المستقلة	VIF	TOL
CR	1.097	0.912
DP	4.875	0.205
LIQ	6.746	0.148
LEV	2.861	0.349

يلاحظ من الجدول السابق أن جميعها أقل من 5، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة.

قبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، حيث سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation في بواقي نماذج الانحدار المقدرة، والتي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin–Watson (DW) بالإضافة إلى اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما، فرضية العدم والتي تنص على انعدام الارتباط الذاتي، والفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط ذاتي موجب **(بخيت،2009، ص198)**، حيث يوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج اختبار DW والذي يبين ناتجه أن حد الخطأ يتبع التوزيع الطبيعي (Normality)، كما تشير النتائج إلى أن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض العدم، وذلك لكافة بواقي نماذج الدراسة القياسية حيث تقترب من 2 كما موضح بالجدول التالي.

جدول (5) يبين معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

النماذج	DW	منطقة قبول الفرض	يتبع التوزيع الطبيعي	F_{test}	Prob	$\%R^2$
الرئيسي الأول	1.268	√	√	7.553	0.001	61.4
الرئيسي الثاني	1.789	√	√	6.980	0.001	59.5

*مستوى معنوية 0.05 ،** مستوى معنوية 0.1

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدرة، واختبار معدل العائد على حقوق الملكية لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F)عند مستوى معنوية 5 ٪، حيث تبين النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (5) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة لنماذج الدراسة الاثنين، والتي تنص على وجود أثر موجب ذي دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الرفع المالي على معدل العائد على حقوق الملكية، والقوة الإيرادية، وعليه يتم قبول فرضيات الدراسة المتضمنة، وباختبار الفرضيتين تبين أن معادلات الانحدار المقدرة والمستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع لمعدل العائد على حقوق الملكية، والقوة الايرادية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، 10 ٪ وأن معامل التحديد R2(القوة التفسيرية) يتمتع بمعنوية إحصائية أيضاً، والقوة التفسيرية لنماذج الدراسة القياسية الثلاث على التوالي في حدود 61.4 ٪، 59.5 ٪، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

3. **اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة:** من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في المخاطر المالية لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى الموضحة بالجدول التالي، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار في الجدول رقم (6)

يلاحظ بأن متغيرات النموذج الرئيسي الأول ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، الأمر الذي من خلاله يتم قبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، 10 ٪ ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد أنه يفسر حوالي (61.4 ٪)

جدول رقم (6) يبين اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضية الدراسة الأولى

$$H_{oi} - ROE_{it} = a_i + \beta_1 \mathrm{CR}_{it} + \beta_2 \mathrm{DP}_{it} + \beta_3 \mathrm{LIQ}_{it} + \beta_4 \mathrm{LEV}_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج انحدار الفرضيات	النموذج الأول
المتغيرات	ROE
Constant	.1362 (2.350) ((.0300))
CR	1.652 (2.603) ((.0170))
DP	-2.870 (-2.503) ((0.022))
LIQ	1.041 (2.975) ((.0080))
LEV	-1.269- (-2.894-) ((0.009))

نموذج انحدار الفرضيات	النموذج الأول
R^2	% 61.4
$\bar{R}^2$	% 53.3
F-test	0.001

ROE_{it}: معدل العائد على حقوق الملكية
CR_{it}: نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض (مخاطر الائتمان)
DP_{it} : إجمالي الودائع على إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)
LIQ_{it}: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)
LEV_{it}: حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مخاطر رأس المال)
a_i : المقطع الثابت لمعادلة الانحدار
β_4، β_3، β_2، β_1 ،: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t_{ritio} والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال.

وبناء على نتيجة اختبار t للمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي الأول تبين أن CR it مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة DP ومخاطر السيولة LIQ itومخاطر رأس المال LEV itجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ و10 ٪، وعليه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال للمصرف والأداء المالي لها، ومن خلال الجدول التالي والذي يبين متغيرات النموذج الرئيسي الثاني فهو كذلك ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، 10 ٪ الأمر الذي من خلاله يتم قبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على القوة الايرادية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، 10 ٪، ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج تبين أنه يفسر حوالي (59.5 ٪) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 5 ٪، 10 ٪ بين المخاطر المالية والربحية لمصرف الجمهورية، مما يعني أن المخاطر المالية كان لها تأثير ايجابي،

جدول رقم (7) يبين اختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضية الدراسة الثانية

$$H_{02} - EP_{it} = a_i + \beta_1 CR_{it} + \beta_2 DP_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \varepsilon_{it}$$

نموذج انحدار الفرضيات	النموذج الثالث
المتغيرات	EP
Constant	4.401 (3.629) ((0.002))
CR	1.315 (1.553) ((.137))
DP	5.600- (-3.659-) ((0.002))
LIQ	1.803 (3.850) ((.0010))
LEV	-1.509- (-2.578-) ((8.010))

نموذج انحدار الفرضيات	النموذج الثالث
R^2	% 59.5
$\bar{R}^2$	51 %
F-test	0.001

EP_{it}: القوة الإيرادية للشركة

ROE_{it}: معدل العائد على حقوق الملكية

CR_{it}: نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض(مخاطر الائتمان)

DP_{it} : إجمالي الودائع على إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LIQ_{it}: الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (مخاطر السيولة)

LEV_{it}: حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (مخاطر رأس المال)

a_i : المقطع الثابت لمعادلة الانحدار

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين ( ) تشير إلى t_{ritio} والقيمة بين (( )) تشير إلى الاحتمال.

β_1، β_2، β_3، β_4 ،: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

وبناء على نتيجة اختبار t لمتغيرات الدراسة في النموذج الرئيسي الثاني تبين أن مخاطر السيولة DP ومخاطر السيولة LIQit ومخاطر رأس المال LEVitجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ و10 ٪، وعليه رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال للمصرف والأداء المالي لها، أما نتيجة اختبار tالباقي لمتغير الدراسة في النموذج الرئيسي الثاني فتبينCR it مخاطر الائتمان ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪ و10 ٪، عليه قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمخاطر الائتمان للمصرف والأداء المالي لها.

■ **الاستنتاجات:**

من أهم النتائج والتفسيرات التي تم التوصل إليها من خلال تحليل البيانات واختبار الفرضيات ما يلي:

1. من خلال التحليل تبين أن هناك ارتباطاً يبين جميع المعاملات، الفرضية الأولى كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.1- ٪، 6.3- ٪ و41.7 - ٪ بين مخاطر السيولةDP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE على التوالي، كما يلاحظ أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيها 34.9 ٪، كما تشير نتائج اختبار معامل ارتباط سيبرمان إلى وجود علاقة سالبة في حدود40.4- ٪، 6.1- ٪ و-26.7 ٪ بين مخاطر السيولةDP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع هامش الربح EP على التوالي، كما يلاحظ أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتمثل في مخاطر الائتمان CR مع هامش الربح EP كانت موجبة حيث تصل قيمة معامل الارتباط فيها 33.5 ٪وهذه النتيجة متوافقة مع دراسة (طعيس، 2023)
2. حقق النموذجان قوة تفسيرية معنوية، على التوالي في حدود 61.4 ٪، 59.5 ٪، من العائد للمصرف، وهي عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنتها نماذج الدراسة القياسية) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

أما بخصوص الفرضيات الرئيسية تم التوصل إلى نتائج مفادها:

1- تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، 10 ٪ ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج نجد أنه يفسر حوالي (61.4 ٪)، مما يعني أن المخاطر المالية كان لها تأثير ايجابي ، و تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (الغصين و العلي، 2013) و دراسة (بودور، 2019).

2- تم رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على هامش الربح عند مستوى معنوية أقل من 5 ٪، 10 ٪، ومن خلال معامل التحديد المعدل للنموذج تبين أنه يفسر حوالي (59.5٪) وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة 5 ٪، 10 ٪ بين المخاطر المالية وربحيتها، مما يعني أن المخاطر المالية كان لها تأثير ايجابي.

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية توصي الدراسة بما يلي:

1. من خلال تحليل الارتباط لنموذج الدراسة الاول والثاني يتبين وبتحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة لنموذج الدراسة الأول والثاني وهو هامش الربح EP كانت ذات اتجاه سالب حيث أشارت النتائج إلى وجود علاقة سالبة في حدود 40.1- ٪، 6.3- ٪ و-41.7 ٪ بين مخاطر السيولةDP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع العائد على حقوق الملكية ROE على التوالي، كما تشير نتائج اختبار معامل إرتباط سيبرمان إلى وجود علاقة سالبة في حدود40.4- ٪، 6.1- ٪ و-26.7 ٪ بين مخاطر السيولةDP، LIQ ومخاطر الرفع المالي LEV مع هامش الربح EP على التوالي كذلك وبالتالي نوصي بزيادة الاهتمام بهم من حيث التركيز على النماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر المالية وكيفية إدارتها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، ما يجعلها تساهم بشكل مهم وإيجابي في ربحية المصرف، بحيث تحقق معدلات أداء أعلى تساهم في التأثير الايجابي على الأداء العام للمصرف، والمحافظة على أصول المصرف.

2. من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذج الأول والثاني يفسر ربحية المصرف ويوضح أهمية المخاطر المالية في تفسير معدل الأداء العام، وبالتالي توصى الدراسة بالبحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة مصادر المخاطر المالية بكفاءة أعلى، ولهذا توصي الدراسة بالعمل على توظيف الاموال المودعة بما يتناسب وآجالها.

3. التركيز على مجمل المخاطر المصرفية، لما لها من دور كبير وحيوي على ربحية المصرف.

4. ضرورة تطوير أساليب الائتمان وسياسات أساليبه وتسهيل إجراءاته وابتكار ماهو جديد، بحيث تكون المصارف قادرة على المنافسة.

■ **المراجع:**

- أحمد بن السيلت، معمري حليمة، (2024)، إدارة المخاطر المالية وأثرها على مردودية المصارف الإسلامية دراسة حالة فرع مصرف السلام مسيلة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر.
- أيوب بودور(2019). تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك «دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية للفترة 2007-2018»، رسالة ماجستير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الشعار، محمد نضال (2005)، أسس العمل المصرفي، دار الجندي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الغصين، راغب، العلي، أحمد (2010)، «أثر المخاطرة المالية على تقييم أداء المصارف دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد الرابع، العدد الأول.، الجزائر
- بخيث، حسين علي، (2009). الاقتصاد القياسي،دار اليازوري، الأردن.
- بوخريص. الأمين (2016) "تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي دراسة حالة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- جبار محمد ؛ بزارية محمد (2023) إدارة مخاطر الائتمان وآثارها على الربحية في المصارف الاسلامية دارسة حالة المصارف الاسلامية العاملة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،14 العدد،2 الجزائر.
- جودة، محفوظ، (2008)، التحليل الإحصائي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- حيدر، ريما، وآخرون (2017)، "أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية"، مجلة جامعة البعث، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني، سوريا
- خالد محمد طعيس (2023). تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف : دراسة لعينة من

المصارف الخاصة الإسلامية في العراق للفترة (2019- 2014)، مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 4، العدد2، العراق.

- خميسي قايدي (2016). أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية -حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)للفترة 2012-2008، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3. الجزائر.

- ديبونة، محمد الصغير (2017)، «أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية – دراسة حالة عينة على البنوك التجارية في الجزائر»، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- شنيني رشيد ؛ سيد اعمر زينب (2021)، إدارة مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية في المصارف الإسلامية (2011 _ 2019) دراسة حالة مصرف السلام الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، الجزائر.

- عيسى قروش، سمية فضيلي، عبد الرؤوف عزالدين (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة 2015-2019، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 14،العدد 1 .الجزائر.

- فتيحة رويجع (2016).أثر مؤشرات السيولة على ربحية المؤسسات البنكية دراسة تطبيقية لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2007-2014، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- فرج مزيكه، فرج شلاوح (2022) اثر مخاطر وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000-2019 " مصرف الصحاري نموذجاً "، مجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية و الإنسانية، المجلد35، العدد4، ليبيا.

- قريشي، محمد (2004)، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، مجلة الباحث، العدد ثلاثة، جامعة ورقلة، الجزائر.

- نجلاء ابراهيم عبد الرحمن، تهاني عويد الفارسي (2020). أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة 2010–2019، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة القانونية، المجلد 4، العدد 12 .السعودية